الأمم المتحدة

TD/B/57/L.1/Add.2

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: Limited
21 September 2010
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
الدورة السابعة والخمسون
جنيف، ١٥-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت
التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التعاون بين بلدان الجنوب:
أفريقيا والأشكال الجديدة للشراكات الإنمائية

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته السابعة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٥ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

المحتويات

الصفحة

ثانياً - موجز الرئيس ٢

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التعاون بين بلدان الجنوب: أفريقيا والأشكال الجديدة للشراكات الإنمائية ٢

(A) GE.10-51891 220910 220910

الرجاء إعادة الاستعمال

ثانياً – موجز الرئيس

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التعاون بين بلدان الجنوب: أفريقيا والأشكال الجديدة للشراكات الإنمائية

١- عقد مجلس التجارة والتنمية اجتماع خبراء رفيعي المستوى وأجرى نقاشاً تفاعلياً بشأن التعاون بين بلدان الجنوب: أفريقيا والأشكال الجديدة للشراكات الإنمائية. وفيما يتعلق بالموضوع ذاته، شكل "تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٠" الصادر عن أمانة الأونكتاد أساس المناقشات والمداولات. ويجادل التقرير بأن التعاون بين بلدان الجنوب يحمل إمكانات تعزيز قدرة أفريقيا على التصدي لما تواجهه من تحديات في مجال التنمية وإن كان تحقيق المنافع كلها يتطلب دفع التعاون بقدر أكبر في اتجاه التحول الاقتصادي وتنمية القدرات الإنتاجية في المنطقة.

٢- ولاحظ العديد من المشاركين وجود تاريخ طويل من التعاون بين أفريقيا والجنوب وإن شهدت العلاقة تغيرات نوعية في الأعوام الأخيرة. فانتقل التركيز في مجال التعاون بين أفريقيا ومناطق البلدان النامية الأخرى من القضايا السياسية إلى قضايا اقتصادية، وكانت التجارة أهم أداة لدعم هذه العلاقات. وتم التأكيد كذلك على أهمية التعاون التقني في الشراكة المتنامية بين أفريقيا والبلدان غير الأفريقية النامية.

٣- وأشار كثير من المشاركين إلى أن التعاون بين أفريقيا والجنوب ساعد المنطقة على سد الثغرات في مجالات حيوية أهملها الشركاء التقليديون. ورحبوا في هذا السياق بما قام به شركاء أفريقيا من البلدان النامية بزيادة الاستثمارات في قطاعات البنية الأساسية والإنتاج في وقت نقل فيه الشركاء التقليديون تركيزهم من قطاعات الإنتاج إلى القطاعات الاجتماعية. كما أعربوا عن اعتقادهم بأن علاقات أفريقيا المتنامية مع البلدان غير الأفريقية النامية قد أحيت أمل المنطقة وينبغي أن تحظى بالترحيب والدعم.

٤- ونوقش كذلك دور التعاون بين أفريقيا والجنوب في مساعدة المنطقة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية. وأشير إلى أن التعاون مع البلدان النامية قد مكَّن أفريقيا من تنويع أسواق صادراتها، الأمر الذي قلل من التعرض للصدمات في بلدان بعينها. كما كان من دروس الأزمة المالية أن العالم لم يعد بوسعه الاعتماد على البلدان المتقدمة وحدها باعتبارها المحرك الوحيد للنمو. فقد شهدت البلدان النامية الكبيرة نمواً أسرع من النمو في البلدان المتقدمة ويتوقع لها أن تقود الانتعاش للخروج من الأزمة الراهنة. وعليه، ينبغي على البلدان الأفريقية أن تعزز تعاونها مع البلدان النامية كطريق للصمود في وجه الصدمات.

٥- وأعرب المشاركون عن القلق إذ إن تعاون أفريقيا مع مناطق البلدان النامية الأخرى قد عزز الاعتماد على السلع الأساسية واستنسخ النمط الحالي لتجارة أفريقيا مع البلدان

المتقدمة، حيث تصدّر المنطقة السلع الأساسية وتستورد المصنوعات. وفي هذا الصدد، شددوا على حاجة البلدان الأفريقية وشركائها من البلدان النامية إلى قلب ذلك الاتجاه. كما دعا المشاركون إلى تخصيص استثمارات أكبر للبنية الأساسية ولنقل التكنولوجيا المناسبة ودعم التكامل الإقليمي. وبالنظر إلى أهمية التكامل الإقليمي في تنمية أفريقيا، تم حث الشركاء من البلدان النامية على ضمان أن يؤدي التعاون المتزايد مع المنطقة إلى تعزيز جهود التكامل الإقليمي لا إعاقتها.

٦- ودعا كثير من المشاركين البلدان النامية إلى الأخذ باستراتيجية محددة بدقة للتعاون مع الشركاء من البلدان النامية لضمان تلبية احتياجاتها الإنمائية. كما أكد المشاركون على حاجة البلدان النامية إلى قواعد واضحة للتعاون بين بلدان الجنوب ضماناً لشراكات بناءة أكثر تعود بالنفع على الجميع.

٧- وأشار عديد من المشاركين إلى أن التعاون بين أفريقيا والجنوب من شأنه أن يعود على المنطقة بمنافع أكبر إذا ما دعم أولويات التنمية للبلدان الأفريقية وتلافى أوجه القصور في شراكة أفريقيا مع البلدان المتقدمة. وتشمل جوانب القصور هذه التحول في تركيز الشركاء من البلدان المتقدمة من قطاعات الإنتاج إلى القطاعات الاجتماعية، وتركيزها على البرامج الوطنية على حساب التكامل الإقليمي، ونقل التكنولوجيا المتدنية وغير الملائمة، والاعتماد المتزايد على السلع الأساسية. كما شددوا على الحاجة إلى توسيع نطاق التعاون ليشمل بلداناً أصغر حجماً فضلاً عن القطاعات التي لا تعتمد على الموارد. وتم كذلك تسليط الضوء على نقص المعلومات والإحصاءات الموثوق بها بشأن التعاون بين أفريقيا والجنوب كعامل يحول دون إجراء تقييم دقيق لأثر هذه الشراكات.

٨- ولاحظ المشاركون أن التعاون بين أفريقيا والجنوب يكمل العلاقات مع الشركاء من البلدان المتقدمة ولا يقوم مقامها. ودعوا في هذا الصدد الشركاء من البلدان المتقدمة إلى دعم التعاون بين أفريقيا والجنوب، ربما من خلال تقوية التعاون الثلاثي وتقاسم الخبرات في تنفيذ استراتيجيات التنمية والحد من الفقر. كما دعوا هؤلاء الشركاء إلى الترويج لصورة أكثر إيجابية لأفريقيا كآلية هامة لجذب الاستثمار والنهوض بالنمو في المنطقة.

٩- ورحب المشاركون بتوصيات التقرير ووجهوا الشكر إلى الأونكتاد لإعداد هذا التقرير المتعمق والمحفز للفكر الذي عُني بموضوع فائق الأهمية جاء في حينه. وحثوا الأونكتاد على الاستفادة من توصيات التقرير في دفع عجلة النقاش بشأن هذا الموضوع فضلاً عن تعزيز التعاون بين أفريقيا والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ولوحظ أن المزايا الكاملة للنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية لم تُستغل على الوجه الأمثل. وفي هذا الصدد دعا عديد من المشاركين الأونكتاد إلى النظر بدقة في أُطر التعاون والشراكة القائمة فيما بين البلدان والمناطق النامية بغية زيادة فعاليتها كمحرك للتنمية الاقتصادية.

١٠- وشدد المشاركون على حاجة الأونكتاد إلى مواصلة بحوثه بشأن أفريقيا مستشرفاً المستقبل. وأُشير في هذا الصدد إلى أن التاريخ المحدد للأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥ يقترب بسرعة وأن على الأونكتاد أن يساعد البلدان الأفريقية على بلورة استراتيجياتها بعد عام ٢٠١٥. كما دعا المشاركون الأمين العام للأونكتاد إلى استعراض احتياجات شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة من الموارد البشرية وتقديم تقرير إلى مجلس التجارة والتنمية في دورته العادية المقبلة وإعداد خطة لتزويد هذه الشعبة بما يكفي من موارد مع احترام مستوى الميزانية الشاملة المتفق عليها للأونكتاد.